الأهرام

١٩٩٥/٣/٢٧

ملك وملكة أسبانيا يفتتحان اليوم المؤتمر البرلماني العالمي الذي يرأسه الدكتور فتحي سرور

المؤتمر يناقش مواجهة التحديات التي تفرضها الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأخلاقيات الطبية وآثارها على حماية حقوق الإنسان

خوان كارلوس ملك أسبانيا

الملكة صوفيا ملكة أسبانيا

د. فتحي سرور رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحمد حمادي وكيل مجلس الشعب

مصر تشارك بوفد على مستوى عال وتقدم بمشروعات قرارات حول القضايا المطروحة

رسالة مدريد يكتبها :

سامي متولي

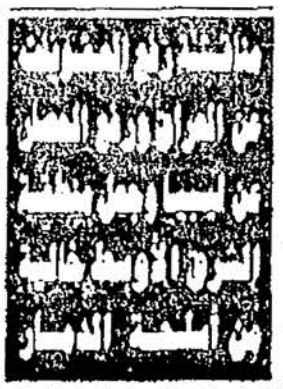

بدأ المؤتمر البرلماني الدولي الذي يتعقد في مدريد عاصمة أسبانيا ويفتتحه اليوم الملك خوان كارلوس وقرينته الملكة صوفيا ويرأسه لأول مرة الدكتور أحمد فتحي سرور ، وبحضوره رؤساء برلمانات ووفود أكثر من ١٢١ دولة ، بدأ اجتماعاته المكثفة بمناقشة تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الى جانب الموضوعات المدرجة في جدول أعماله وفي مقدمتها موضوعان على جانب كبير من الأهمية هما موضوع المجتمع في مواجهة التحديات التي تفرضها الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، وموضوع الاخلاقيات الطبية وآثارها على حماية حقوق الإنسان، ذلك بالاضافة الى الموضوع الذي سيتم إقراره من بين ٨ موضوعات طلبت الشعب البرلمانية وضعها على جدول الاعمال وفي مقدمتها رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق ورفع الحصار والاجراءات الأخرى التي اتخذت ضد ليبيا ودور البرلمانيين في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي وجميع اسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومطالبة الدول التي لم توقع على اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي بالتوقيع عليها وهي الموضوعات المقدمة من الشعبة العراقية، والشعبة الليبية ، والشعبة السورية على التوالي.. الى جانب البند الاضافي الذي طلبت شيلي ادراجه حول التجارة العالمية ودعم المنظمة الجديدة، والبند الذي تقدمت به استراليا حول تحسين وضع الفتيات، وضمان حقوقهن الاساسية، وما تقدمت به بلجيكا حول حظر استعمال وانتاج وتخزين وبيع ونقل ومرور وتصدير الالغام المضادة للافراد . وما تقدمت به كندا من اهمية محو الأمية وما تقدمت به ايطاليا من وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى للاستثمارات لمجابهة الخلل الحاصل في ميادين السكان والعمل في الريف.

اجتماعات على هامش المؤتمر

وعلى هامش اجتماعات المؤتمر البرلماني الدولي ولجان تعقد المجموعة العربية اجتماعا لمناقشة اخر التطورات في الشرق الاوسط والتنسيق بالنسبة لمشروعات القرارات المعروضة على المؤتمر، وتعقد المجموعة الافريقية اجتماعا لمناقشة اهم التطورات في القارة الافريقية وبعقد ممثلو اطراف مؤتمر الامن والتعاون في البحر المتوسط اجتماعا لمناقشة اخر التطورات في حوض المتوسط وكذلك تعقد مجموعة دول عدم الانحياز اجتماعا، يشارك في كل هذه الاجتماعات اعضاء من الوفد البرلماني المصري الذي يضم كلا من السادة احمد حمادي ، وكمال الشاذلي ، والدكتور محمد عبداللاه، وتوفيق عبده اسماعيل وخالد محيي الدين، والدكتورة حوريه مجاهد، ومحمد جويلي، والدكتور أحمد هيكل، واحمد خيري اعضاء مجلس الشعب، والدكتوره فرخنده حسن والدكتورة سميحه القليوبي والدكتور صبري الشبراوي اعضاء مجلس الشورى والمستشار سامي مهران امين عام مجلس الشعب والمستشار فرج الدري امين عام مجلس الشورى.

ولقد تقدم الوفد البرلماني المصري للمؤتمر بعدة أوراق عمل حول اهم التطورات في منطقة الشرق الاوسط تتاول قرار مجلس التعاون الخليجي بانهاء المقاطعة مع اسرائيل، وأزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية، والاتفاقية الاردنية الفلسطينية ونتائج مؤتمر قمة الدار البيضاء، والقمة العربية الثلاثية في الاسكندرية والقمة الرباعية في القاهرة والبيان المشترك لاجتماع القمة لوزراء خارجية مصر واسرائيل والاردن والولايات المتحدة وفلسطين والمسار السوري الاسرائيلي في المفاوضات ، كما تقدم الوفد المصري باوراق عمل حول تطورات ازمة رواندا وازمة بوروندي وازمة الصومال، واهم التطورات في منطقة حوض البحر المتوسط وبصفة خاصة تصاعد العنف الاصولي في الجزائر ، وتفاقم الازمة السياسية في ايطاليا، وانتخابات الرئاسة في فرنسا وانضمام مصر الى اتحاد المغاربي، واقامة جامعة عربية اوروبية وتطورات ازمة لوكربي ومشروع القليمي لمكافحة التلوث في شرق البحر المتوسط وندوة باريس حول مستقبل منطقة الشرق الاوسط

مواجهة تحديات الكوارث

ومن اهم الاعمال الذي تقدم بها الوفد المصري مشروع قرار حول موضوع المجتمع الدولي في مواجهة التحديات التي تفرضها عليه الكوارث الناجمة عن الصراعات المسلحة ، وكذا الكوارث الطبيعية او تلك التي يتسبب فيها الانسان، والحاجة الى تحرك منسق وفعال باستخدام الوسائل والآليات السياسية لمواجهة هذه التحديات، وناشد لسبه جميع الحكومات والبرلمانات الانضمام والتصديق على المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة . ودعا جميع الدول الى السعي لحل منازعاتها في مرحلة مبكرة بالوسائل السلمية والحيلولة دون تفاقمها الى صراعات مسلحة.

واوصت البرلمانات والحكومات باتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية لتعزيز نظمها ومؤسساتها الوطنية المعنية بمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارىء الاخرى، بما في ذلك تعزيز قدرتها فيما يتعلق بالتنبؤ والرصد والتاهب والوقاية وتوعية المواطنين ، وانشاء أنظمة انذار مبكر ووحدات خاصة للتعامل مع هذه الكوارث ، والاستفادة مما يوفره التعاون الدولي من امكانات في هذا الشأن. وطالبت برلمانات وحكومات الدول المتقدمة تقديم كل دعم علمي وتكنولوجي ومادي ممكن لدعم نظم مواجهة الكوارث في الدول النامية.

وطلب من جميع الدول ووكالات التمويل الدولية والمنظمات الاقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية تقديم الدعم المالي والعيني للدول المنكوبة ومساعدتها على التغلب على آثار الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية وتحفيز عملية إعادة البناء والتنمية بها. ودعا الاجهزة المعنية في الأمم المتحدة الى مواصلة التنسيق بين برامج المساعدة الانسانية وعمليات حفظ السلام والامن الدوليين المتصلة به والحفاظ على الطابع غير السياسي والمنزه للعمل الانساني. وشدد على ضرورة القيام بعمل دولي لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة جذور الصراعات والتوترات كوسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وطالب مجلس الأمن الدولي بتطبيق احكام الفصل السادس من الميثاق المتعلقة بإجراءات واساليب تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وتطبيق احكام الفصل السابع على القوى والدول التي تواصل الامتثال للقرارات الشرعية الدولية، دون ازدواجية او تمييز او محاباة، وناشد جميع الاطراف في الدول التي تشهد صراعات مسلحة تسهيل مهمة منظمات الاغاثة الدولية الحكومية وغير الحكومية، وتوفير الحماية لموظفي الاغاثة الدولية وإيجاد مناطق مرور امنة لتوصيل المساعدات والمعونات الانسانية تطبيقا لمبادىء وقواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية. واوصى كافة المنظمات الاقليمية ببذل مزيد من الجهود لحل النزاعات والتوترات بالطرق السلمية.

الاخلاقيات الطبية وحقوق الانسان

كما تقدم الوفد البرلماني بمشروع قرار مهم حول الاخلاقيات الطبية وآثارها على حماية حقوق الانسان، مؤكدا ان التمتع بأعلى مستوى من الصحة هو احد الحقوق الاساسية لكل انسان دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة السياسية، او الحالة الاقتصادية او الوضع الاجتماعي، مقدرا ما ضيفه

تحقيقات خارجية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

التقدم السريع في تطبيقات المعرفة العلمية والتقنيات التكنولوجية من انجازات في مختلف مجالات الحياة وما يخلفه في نفس الوقت من مشكلات الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، بل والاخلاقية. ومبرزا ان العلوم والتقنيات الطبية يمكن ان يكون لها ابعاد بناءة في تعزيز حقوق الانسان والنهوض بها ولا سيما في حقه المقدس في الحياة، كما يمكن ان يكون لها مضامين ضارة تعصف باهم حقوق الانسانية ، ويؤمن بضرورة تشجيع البحث العلمي والتجديد لتحقيق التقدم في مجالات علوم الحياة والطب وتنظيم مواقدها في اطار يضمن احترام حقوق الانسان ، ويحافظ على كرامته وهويته وتوازنه النفسي والبيولوجي ويحترم القيم الثقافية والاخلاقية والمعتقدات الدينية لكل مجتمع.. وان يثير اهتمامه اتساع نطاق الجدل الاخلاقي والعلمي والديني والقانوني حول بعض الممارسات الطبية والصحية وحول بعض القضايا مثل الاجهاض وتهوين الموت وتطبيقات الهندسة الوراثية ونقل وزراعة الاعضاء البشرية والتجريب الطبي وغيرها، وإذ يثير قلقة الممارسات غير المقبولة التي يقوم بها بعض اعضاء مهنة الطب ، والتي تتنافى وتتعارض مع اداب وتقاليد المهنة السامية .. وان يثير جزعه بصفة خاصة عمليات الاتجار في الاعضاء البشرية ونقلها عبر الحدود، وقيام بعض البنوك المتخصصة في هذا المجال. وذلك رغم القرارات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والتي تضمنت المبادىء الارشادية بشأن نقل وزراعة الاعضاء البشرية ، وبشأن منع بيع وشراء هذه الاعضاء.. وان يثير قلقه البالغ ايضا بعض الاتجاهات ولا سيما في البلدان الغربية والتي تدعو الى اقرار حق المرضى المبلوس من شفائهم في الانتحار بمساعدة الاطباء، نظرا لما يمكن ان ينجم عن ذلك من نتائج خطيرة تهدد حقوق الفئات الاجتماعية الضعيفة او الفقيرة وتتناقض مع الاسس الاخلاقية لمهنة الطب وتتعارض مع المبادىء واللوائح الدينية.

وإذ يرى ان بحوث وتطبيقات الهندسة الوراثية على الانسان يتعين ان تخضع لمبادىء وقواعد قانونية واخلاقية تضمن عدم الاضرار بصحة الانسان وسلامته وبتوازنه النفسي والبيولوجي، وان ينبه بصفة خاصة الى ان بحوث وتجارب التلاعب في التركيب الجيني للانسان بغرض التحكم في جنس الاجنة او بدعوى تحسينه وتطوير قدرات الانسان وسلوكه يمكن ان يترتب عليها نتائج خطيرة تضر بصحة الانسان وسلامته وبتماسك المجتمع وتوازنه ما لم تخضع لمعايير ومبادىء محددة تحول دون ذلك. يدعو جميع البرلمانات الى تطوير التشريعات الطبية اللازمة لتنظيم ممارسة مهنة الطب وتقنين آدابها ولا سيما فيما يتعلق بالتطبيقات والممارسات الطبية الجديدة ، وبما يتوافق مع القيم الثقافية والمعتقدات الدينية السائدة ويدعو كافة البرلمانات والحكومات والمؤسسات الطبية المختلفة الى اتخاذ كافة التدابير الملائمة لمقاومة وحظر اي ممارسة او نشاط من شأنه ان يقلل من قدسية الحق الانساني في الحياة ابا كانت الاغراض، ومن ذلك السماح للاطباء بمساعدة المرضى على وضع حد لحياتهم او اقرار حق الاجهاض بصفة مطلقة.

ويناشد جميع البرلمانات والحكومات اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لحظر الاتجار في الاعضاء البشرية او نقلها عبر الحدود ووضع المبادىء والمعايير التي تنظم عملية نقل وزراعة الاعضاء البشرية وضمان الالتزام بالمبادىء الاخلاقية للبحث والتجريب الطبي وتطبيق قواعد حماية الافراد في حالة البحوث الطبية والتي ارسلتها وثائق دولية عديدة ولا سيما الوثيقة الصادرة عن مجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية في عام ١٩٩٢ بشأن هذه المبادىء وان تضمن اجراءات البحث سلامة حياة الانسان والتأكد من عدم وجود اي محاولة لإكراهه على المواقع او تهديده او استغلال جهله او فقره للحصول على هذه المواقع.. وضرورة البلاغ الشخصي بموضوع التجربة او البحث وشرح اي اخطار يمكن ان يتعرض لها نتيجة لهذه التجربة او البحث الذي يتم إجراؤه والتعويض في حالة وقوع الضرر. وتناشد جميع الحكومات توفير اوسع مشاركة ممكنة بين العلماء والاطباء وعلماء الدين والمؤسسات الطبية المختلفة لوضع حلول للمشكلات الاخلاقية والقانونية التي تثيرها التطبيقات الطبية والعلمية الجديدة وتعزيز دور نقابات المهن الطبية والمؤسسات العلمية في تطوير المبادىء والقواعد الطبية وآداب ممارسة المهنة بما يضمن الحفاظ على ممارسة مهنة الطب بعيدا عن الانحراف او الاستغلال.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية